السيد الرئيس،

يطيب لوفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة الخالصة لكم على إنتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، وكذلك إلى أعضاء المكتب نواب الرئيس والمقرر إنتخابهم لمناصبهم، واثقين من أن خبرتكم الطويلة ستقود أعمال اللجنة على الوجه الأمثل.

والشكر موصول إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة رقم A/70/211.

ولايفوتني في هذا المقام أن أنوه بالدور الهام الذي إضطلع به المكتب في الدورة السابقة ورئيسه وأعضاءه على إدارتهم لأعمال اللجنة بكفاءة وإقتدار.

السيد الرئيس،

إن ظاهرة الإرهاب أصبحت تقوّض أمن واستقرار الدول والشعوب، وتساهم في زيادة الاضطرابات في العالم، وبالنظر لخطورتها وما يترتب عليها من إزهاق للإرواح، فإن الأمر يتطلب منا جميعاً تكثيف الجهود والتظافر والتعاون على كافة الأصعدة في سبيل محاربتها ودحرها في ظل إنتشارها المخيف على المستوى العالمي.

وقد كان لمملكة البحرين جهود طويلة ومثمرة في محاربة هذه الآفة الخطيرة التي استشرت وأصبحت تشكل تهديدًا عالميًا. ولعل تاريخ البحرين في مواجهة هذه الظاهرة بأبعادها الداخلية والخارجية والنجاحات التي حققتها يؤكد ذلك، حيث دأبت المملكة على التنسيق الدائم والمساهمة الفاعلة مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه مكافحة الإرهاب وعمليات تمويله عبر اتفاقيات ومعاهدات وتفاهمات كثيرة ومتعددة ، وتأتي ضمن هذا الإطار مشاركة مملكة البحرين ودعمها لجهود التحالف الدولي في محاربة تنظيم داعش الإرهابي مع الدول الشقيقة والحليفة. ومملكة البحرين عضو في "مبادرة إسطنبول للتعاون" منذ إنشائها عام 2005 وحتى الآن، وهي تحرص على التطبيق الفاعل للقرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، وبالخصوص قرارات مجلس الأمن،وإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،وتوصيات مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF). وتواصل المملكة المراقبة الدقيقة للحدود والمنافذ وتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بهذا الشأن.

كما قامت على المستوى الإقليمي مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإقرار الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف

المصحوب بالإرهاب في عام 2002م ، وإعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب في العام ذاته. ولقد وقعت دول المجلس في العام 2004م على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب . كما تم في العام 2006 تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكل سنوي كإحدى اللجان الأمنية المتخصصة . أما على الصعيد الوطني فقد أقرت المملكة حزمة من القوانين والأنظمة المعنية بمكافحة الإرهاب وذلك من قبيل القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية وتعديلاته والذي وضع تعريفاً للإرهاب وإستحدث نيابة للجرائم الإرهابية، والمرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، كما قامت ومنذ العام 2001 بتأسيس لجنة حكومية مكونة من ممثلين عن الوزارات والهيئات المختصة كي تتولى مسؤولية وضع السياسات الخاصة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت بإستضافة المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه في نوفمبر 2014، والذي تم على إثره إعتماد إعلان المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب، وستستضيف في نوفمبر القادم مؤتمراً حول حماية المؤسسات الأهلية من خطر استغلالها في تمويل الإرهاب، و مؤتمراً آخر بشأن الوقاية من استخدام العبوات الناسفة (Improvised Explosive Devices).

السيد الرئيس،

وإخيراً فإننا إذ نؤكد على موقف مملكة البحرين ، الثابت والراسخ الرافض لكل صور الإرهاب و أشكاله، مهما كانت أسبابه و دوافعه و الجهة التي تقف وراءه وتموله،وإن مملكة البحرين ملتزمة وستظل مع الدول الشقيقة في المنطقة وبالتعاون مع المجتمع الدولي في العمل على دحر هذا الخطر".

وشكراً.